

ويجوز الحسن والصعب والمضعف فانه لا يكثر من نصف ان التعيين  
للذات المعبر في مفهوم الحسن والاشتباب للصفة والنسبة  
المعبرة في مفهوم اللفظ من تعريف اللام فالاول ان يقال  
التعريف والتوكيد شيان على اللفظ وكذلك علامتا هما  
فلا يمكن ان يكون في الفعل علامة تنكير لم ير ضل عليه اللام **قوله** كما هو  
قد حقق في موضع ان الذي في الاصل لذي ربه عليه اداة التعريف  
**قوله** ومنها وحول الجر الجواز التنوين يكون مصدرًا فلا حاجة  
لها بهذا المعنى الى المدحول كاللام الا ان فهم الحركة والنون الساكنة  
منها السبق في اختاره الشرح البق **قوله** وفي الجور  
تقدير الاول وتقدير **قوله** واما الاضافة اللفظية فهي فرع  
للمعنى منها اول ما يقال ان الاضافة اللفظية لا يكون  
المضاف اليه فيها الا فعلا او مفعولا من المعنى والحرف لا يكونان  
شياء منها لانه يدعى الى ان يتبين وجه اختصاص الفعلية  
والمفعولية بالاسم **قوله** والمراد به كون الشيء مستندا اليه  
انما فسر الاسناد اليه بالاسناد الى الشيء بارجاع ضميره  
الى ما هو محل ظهوره كالمذكور ولم يفسره بالاسناد الى  
الاسم اعلم ان قيل انه لو اردت ذلك لكان الحكم بالاختصاص  
واعلم ان قول ان لا يصح ان يجعل كون الاسم مستندا اليه علامة  
يعرف بها الاسم لان معرفة بعد معرفة الاسم **قوله** اختصاص

لوازنها

لوازنها من التعريف والتخصيص والتخفيف في عدم جريان التعريف  
في مفهوم الفعل وكذا التخصيص نظرا لضعف التخفيف في غير مستند  
الحسن الوجه لا يكون فيه بلا حفا لانه تحذف التنوين اذ في التسمية  
والجواز شيان منها لا يوجد في الفعل واما تخفيف الحسن الوجه وان كان  
يمكن في الفعل لانه لم يصف بما عثره طردا للباب ولكن ان القول  
السلام في الاضافة يتقدم بحرف الجر ونحن نقول احدث الذي  
في مفهوم الفعل اعتبار نسبة الى الفاعل والمفعول ابداعا وجه  
لا يتجانس النسبية وجه الاضافة يتقدم بحرف الجر والاضافة  
اللفظية فرع للمعنى **قوله** وان في الاضافة فيكون الشيء  
مضافا ان قوله والجعل الاضافة يدعى الى تفسيره على تطبيق  
نظيره يكون الشيء مضافا اليه ويخرج الى اعتباره في تقدير  
حرف الجر **قوله** لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا اليه في كل  
في ان المضاف اليه في المثال المذكور الفعل والجملة مع الاتفاق  
في ان المضاف اليه هو جملة التسمية بجمها اذا اضيف اليها  
**قوله** وقد يقال بهذا اي اصدا للمرين من الفعل والجملة في معنى  
ان يكون هذا القول مرضيا لانه الموافق للاختصاص الجرا بالاسم  
ولست يصف المصنف للبيان فيها بعد ذلك كان الشرح ايضا  
لا يتعارض في شرح التوفيل وانما استدل بكلمة قد الى ان  
ما بين على هذا المعنى من محل قول المصنف على المعنى الشامل